ظاهرة الإبدال في اللّسان العربيّ

بين التّقعيد النّحوي والتّعليل الصّوتيّ

الدكتور: حميداني عيسى

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر

لاشك أنّ خاصية أو صفة الموسوعية هي التي ميّزت وطبعت علوم العربية في بداية عهد التأليف، فكانت بذلك جسداً واحداً، لا فرق بين تخصصّ وآخر طالما أنّ المعرفة الشاملة هي القاسم المشترك بينهم لكن سرعان ما-ولظروف مختلفة- أخذت هذه المؤلفات المتنّوعة تشقّ طريقها إلى الاستقلالية شيئاً فشيئاً على الرغم من أنّ الأصل في علوم اللغة هو التكامل، وأنّ الفصل بينها ما هو في الحقيقة إلاّ فصل منهجي نظري فقط مثل النحو وعلاقته بعلم الأصوات، خاصة في ظاهرة الإبدال التي تعدّ من الظّواهر الصوتيّة في اللغة العربية التي تستحق الوقوف عندها مليًّا، فشواهدها كثيرة، وتناول القدماء من علماء اللغة العربية والنّحو لها متعدّد الجوانب والأحكام.

Résumé : Sans doute que la particularité encyclopédique dont Sciences du langage arabe sont marqués au début de l'ère de paternité , était comme une seule chair , il n'y a aucune différence entre une spécialité et autre, puisque la cognition universelle est le dénominateur commun entre eux, mais bientôt et pour différentes circonstances a pris ces ouvrages diverses font leur chemin vers l'indépendance lentement malgré l'intégration entre les sciences du langage , et en réalité la séparation entre eux est systématique théorique, comme la relation entre la phonétique et le grammaire, en particulier dans le phénomène de substitution , qui est l'un des phénomènes phonétique dans la langue arabe , qui mérite d'être abordé avec précaution, et avec beaucoup d'évidences, et le traitement des anciens savants de la langue arabe et du grammaire de ces phénomènes était avec multiple aspectes et jugements.

تتشكّل البنية اللّسانية (structure) للغة العربية من مواد لسانية توليها اللسانيات الحديثة عناية كبيرة، تتجسد فيما يسمى بالمستويات اللغوية، وهي: المستوى الصوتي، المورفولوجي، التركيبي، فالدلالي. حيث تستعمل هذه المستويات مجتمعة داخل البنية اللغوية للغة ما.

ويعدّ المستوى الصّوتي هو الأوّل والأهم كما نعتقد وهو قطب الرحى والنقطة المركزية في دراسة المستويات الأخرى، ذلك أنّ معرفتنا للبنى النظامية لحركية الأصوات في اللغة العربية أمر لابد منه لأنه يلزم الباحث لاستقصاء هذه البنى، فينطلق هذا الباحث من القاعدة الصوتية الفيزيولوجية العضوية المشتركة بين جميع الناس الذين يتكلمون اللغة فينتجون كلاما عن طريق الجهاز النطقي الفيزيولوجي، هذا الجهاز قادر على صياغة الأصوات البشرية انطلاقا من أقصى الحلق إلى الشفتين. وتظهر من ذلك الصفات الفيزيائية والفيزيولوجية للأصوات التي هي قاسم مشترك بين اللغات. ومن هنا كانت الدراسة الصوتية العربية ؛وهو ما يؤكد أن للعرب فضل تأصيل نظرية الصوت اللغوي واضطلاعهم بأعباء المصطلح الصوتي منذ القدم «ولقد كان للقدماء من علماء العربية بحوث في الأصوات اللغوية شهد المحدثون الأوروبيون أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي ولاسيما في الترتيل القرآني، ولقرب هؤلاء من عصور النهضة العربية، وإتصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحس دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفا أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم»[1].

إذاً ثمّة خطر داهمٌ يهدد بقاء اللغة العربية، وقد تفطّن العرب له، وخاصة حين امتد هذا الخطر إلى النص القرآني من خلال ظاهرة اللّحن التي أولتها الكثير من المراجع اللغوية العربية أهمية بالغة، وسردها للروايات المتعدّدة ذات الصلة بهذا الشأن، لذا «تعتبر الدراسة الصوتية من أصل العلوم عند العرب لأنها تتصل اتصالا مباشرا بتلاوة القرآن الكريم وفهم لكلماته وتراكيبه وأسلوبه ومعانيه وما يتضمن من أحكام دينية ودنيوية»[2].

لعله من المفيد الإشارة إلى أبرز الجهود العربية في الدراسات الصوتية، ولكن قبل ذلك وجب القول أن العرب لم يعالجوا الأصوات وحدها منفردة خاصة، بل كانت معالجتهم لها ضمن قضايا لغوية أخرى، ممّا يؤكد أنّ علوم العربية نشأت علْماً واحداً متكامل الجوانب متّحد الأجزاء،

وأنّ العالِم الواحد كان عليه أن يعرّج على كل العلوم ينهل منها ويفيد فيما يتناوله من المسائل، فجاءت دراساتهم وبحوثهم غنية بالفوائد ثرية بالمعارف، يكمّل بعضها بعضاً ويزيدها وضوحاً وجلاءً.لأنّه من الوجب التّذكير أنّ «هذه العلوم أو هذه الفروع تكون في مجموعها كلاًّ متكاملاً، وإنّ كل واحد منها مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلاً تامّاً، وكلها ترمي إلى هدف نهائي واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها» [3].

إنّ الأصل في علوم العربية مجتمعة –كما بيّنا– هو الترابط والتكامل، وأنّ الفصل بينها ما هو إلاّ من قبيل الفصل المنهجي بينها ليس إلاّ. وأنّ الدراسات العربية الحديثة للغة، تجمع بين كلّ الفروع من مباحث صوتية وصرفية ونحوية وبلاغية لبلوغ المبتغى، وهو الجانب الدلالي للنّص.ولعل هذا هو ديدن الدراسات اللغوية العربية، من خلال عقد الصلة بين الدراسات الصوتية والنحو، فضلاً عن علم الصرف وغيرهما.

إنّ الدرس الصوتي قد نشأ وترعرع وكانت معالجتـــه ضمن قضايا لغوية أخرى كالنحو والصرف والبلاغة، و كان لعلـماء العربية وفقهائها أمثال الخليل في معجمه "العين" وسيبويه صاحب" الكتاب" وابن جني في "سر صناعة الإعراب" قصب السبق في التعرف على أعضاء النطق وما لها من تأثيرات على إصدار الأصوات اللغوية، وعن مواقع، ومدارج الحروف وصفاتها الفيزيائية الأكوستيكية من حيث الجهر والهمس، والشّدة والرخاوة، والاستعلاء والاطباق. وسيجد القارئ لكتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي العديد من المصطلحات الصوتية التي لازالت معتمدة حتى يومنا هذا بالنظر إلى وجاهتها العلمية من حيث توزيع الأصوات على مواقعها باعتبار جريان الصوت وتوقّفه بدءاً بأقصى الحلق إلى الشفتين في ترتيب تصاعدي على عكس ما اعتمده بعض المحدثين في ترتيبهم التنازلي للأصوات. أما سيبويه فقد تناول الأصوات من حيث مخارجها وصفاتها.[4] وقد أكدت الدراسات الصوتية المعاصرة التي تعتمد بشكل جليّ على المخابر الصوتية وأحدث التقنيات في هذا المجال على علمية النتائج التي توصل إليها، ولنتأمل معاً تعليله العلمي لظاهرتي الجهر، والهمس في الأصوات، حيث قال: « الجهر حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت»[5]

وفي هذا تعليل ووصفٌ لآلية النّطق من حيث انطلاق النّفس عبر الممّر الصوتّي ووصوله إلى أعلى الحنجرة وهو موضع تشكل الصوت اللّغوي، فيجد الوترين الصوتيين متقاربين من بعضهما، وكأنّ الممّر في حالة انسداد، فيقوى النّفس بتجمعه، ثمّ ينطلق ممّا يؤدي إلى اهتزاز الوترين الصوتيين، ويتابع تيار الهواء رحلته.

أما المهموس « فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النّفس معه. »[6] ولعلّ في هذا التعريف أيضاً وصف علميّ لعملية فيزيولوجية تصاحب عملية نطق الأصوات المهموسة، من حيث وضعية الوترين الصوتيين، والذبذبات و الاهتزازات المتولدة عن هذا الاجراء.

إذاً نصل من خلال هذا البسط الى نتيجة علمية مفادها أن « الصوت المجهور هو الذي تصحب نطقه ذبذبة في الأوتار الصوتية، في مقابل المهموس الذي لا تصحب نطقه ذبذبة. »[7] ومن هنا يمكن أن ننبه إلى أنّ نحاة العربية هم أوّل من خصّ علم الأصوات بدراسة علمية مستفيضة لا يرقى إليها الشّك.

بعض مظاهر علاقة الصوتيات بالنّحو: إنّ التغيرات الصوتية هي كلّ ما يعتري التركيب اللغوي من تبدل أو اختلاف في الأصوات بين تشكيل لغوي سابق وآخر لاحق، فإنّ ذلك يأتي نتيجة تأثير عوامل من داخل الكلمة ناجمة عن تفاعل الأصوات مع بعضها ؛وأخرى من خارجها ناتجة عن تجاور الكلمات، وتأثير العوامل النحوية والصوتية ضمن الجملة ؛مما ينعكس على الأصوات حذفا وإبدالا وإعلالا وإدغاما، وهو الأمر الذي يقتضي تفسير تلك الظواهر من خلال القوانين التي تنظمها بغية دراستها وتحديد أسباب حدوثها.

ولعل ما يلفت الانتباه في دراسات القدماء أنهم عزوا هذه التغييرات الصوتية على اختلاف أشكالها وأنواعها إلى قانون السهولة في النطق، والاقتصاد في الجهد.فالخليل (175 هـ) يرى أنّ هناك صعوبة في نطق كلمة تبدأ بساكنٍ ولذا يحتاج اللسان الى زيادة ألف الوصل للتمكّن من نطق الحرف الساكن بعدها "والألف في اقشعّر، واسحنفر، واسبكّر ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وفي أمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسُلماً للّسان إلى حرف البناء، لأن اللّسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل."[8]

وتناول ابن جني(394هـ)العلاقات المتبادلة بين الحركات، ورأى أنّ العوامل الصوتية تؤدي إلى التبادل بين حرفين في الموضع، ومن ذلك ما أورده في باب (قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتّلطف)[9] و(محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها)[10] وباب (هجوم الحركات على الحركات)[11].

جزم الفعل المضارع: الجزم في اللغة القطع، قال الخليل في العين «وجَزَمْتُ له جَزْمةً من مال أي قطعته له. »[12] ولذلك كان نقله مصطلحًا للدلالة على حالة الفعل المضارع المجزوم موفقًا؛ إذ جزمه بأن تخزل منه الحركة، قال الخليل «والجَزْمُ: الحرفُ إذا سَكَنَ آخِرُه. »[13] والسكون هو العلامة الأساسية، وأما حذف النون وحذف العلة فهما علامتان نائبتان عن العلامة الأساسية، أي حذف الحركة أو ما اصطلح عليه بالجزم وجعل له رمز كتابي هو السكون. وهذا هو المشهور، والقول بالنيابة متسق مع تعميم نمط العلامة الأساسية وهي السكون. ولكن يمكن تعميم ظاهرة الجزم بالنظر الصوتي للمسألة، فالأفعال الناقصة إنما ينالها من الجزم ما ينال الأفعال الصحاح، فكلاهما يناله حذف حركة؛ لأن حرف المد آخر الناقص مقدر بحركتين، وأما قولهم بحذف الحرف فهو لتوهمهم وجود حرف علة مسبوق بحركة مماثلة له فيحذف الحرف وتبقى الحركة، وهذا غير موافق لما يحدث في الصوت؛ فالفعل ينتهي بحركة طويلة تقصر عند الجزم، فيصير الفعل كأنه حذف منه حركة كما حذفت من الفعل الصحيح.

وقد علّل النحاة جزم فعلِ الشرط وجوابِه في الجملة الشرطية بضرورة التخفيف في الكلام، وتجنّب الثقل الناتج عن طول الجملة الشرطية بسبب توالي الأصوات فيها مع كثرتها.. ومن مظاهر تجنب الثقل وصعوبة النطق ما يكون من تحريك آخر الفعل المضارع المشدّد في حال الجزم، كما في قولنا: لـم يستعـدَّ وما شابه ذلك. إذ إنّ تسكين الحرف الأخير المشدّد يؤدّي إلى التقاء ساكنيْن للحرف نفسه، هما ساكن الإدغام وساكن الجزم. وهو ما لا تقبله العربية.

التنوين. وهو أحد التلوينات الصوتية ومن أنواعه تنوين التمكين، والتنكير، والعوض، والمقابلة والترنم، والغالي [14]. وكل هذه المصطلحات تلوينات صوتية، وقد أشار إليه ابن الأنباري في قوله: «فإنْ قيل: لـمَ جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأنّ أولى ما يُزاد حروف المد

واللين. وهي الألف والياء والواو، إلاّ أنهم عدلوا عن زيادتها. ألا ترىٰ أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياءً في الجر لانكسار ما قبلها... وكان التنوين أولىٰ من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة. ألا ترىٰ أنه غنّة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلْق. فأشبه الألف إذا كان حرفاً هوائياً. »[15].ومن مظاهر علاقة الصوتيات بعلم النحو ما تعلق بالتغيرات الصوتية في المثنىٰ وجمع المذكر السالم، فالأصل في الإعراب بالحركات، وقد تنوب الحروف عن الحركات، وذلك في المثنىٰ وجمع المذكر السالم والأسماء الستة والأفعال الخمسة.

المثنىٰ وجمع المذكر السالم: المثنىٰ هو ما دّل علىٰ اثنين أو اثنتين بزيادة الألف والنون عند الرفع، والياء والنون عند الجر والنصب.وهذه النون تعويض عن التنوين. نحو: كتب الطالبان المحاضرة. فالطالبان مثنىٰ للكلمة المفردة 'طالب'، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنىٰ؛ والمثنىٰ يعرب بالحروف نيابة عن الحركات. ونحو: فهمت الطالبتان المحاضرة: فالطالبتان مثنىٰ مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنىٰ. وأيضاً نحو: أنصفتُ المظلومَين، وأنصفتُ المظلومَتَين، حينها يكون الوجه الإعرابي علىٰ النحو الآتي. المظلومَين : مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنىٰ.

أما جمع المذكر السالم فهو ما دّل علىٰ أكثر من اثنين بزيادة واو ونون عند الرفع، وياء ونون عند النصب، أو الجر، وهذه الياء مكسور ما قبلها مفتوح ما بعدها.نحو: نجح المجتهدون، وهو مبتدأ مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.وجمع المذكر السالم وافق المثنىٰ في النصب والجر، فينصب ويجر بالياء، نحو : قابلت المجتهدين، وفرحت بالمجتهدين..

ولقد ذكر النحاة أنّ الإعراب بالحروف هو فرع عن الحركات. إذ أنّ المفرد أصل يقابله الإعراب بالأصل أي بالحركات(الصوائت). والمثنىٰ والجمع المذكر السالم فرع يقابله الإعراب بالفرع أي بالحروف...ولّما كانت التثنية أكثر والجمع أقلّ جعلوا الأخفّ وهو الألف للأكثر (أي للتثنية) وجعلوا الأثقل وهو الواو للأقلّ (أي للجمع) ليعادلوا بينهما (أي: بين التثنية والجمع) وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر لأنّ التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس إلاّ ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة.[16]

الأفعال الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصل به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، نحو: يصومان، تصومان، تصومون، يصومون. تصومين، وهذا النوع من الأفعال ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون. قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ.﴾[17] فالملفوظ (لن يخلقوا) يحدّد وجه الإعرابي على الشكل الآتي : يخلقوا: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. و(تدعون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. وقوله: (لا يستنقذوه): فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

ومما يمكن استخلاصه من هذا هو « أن الإعراب بالحروف وثيق الصلة بالإعراب بالحركات، الأمر الذي يعزز ميلنا إلى أن في لغتنا إعرابا واحدا وهو الإعراب بالحركات – لسهولة في نطقها – تارة بحركات قصيرة كالضمة والفتحة والكسرة، وطورا طويلة كالواو والألف والياء الممدودات. وإذا كان ثمّة إعراب بالياء غير الممدودة في المثنى، وبالنون في الأفعال الخمسة فلشبه بين هذه الياء والكسرة في المخرج والصفات ولشبه بين النون والحركة من حيث خفّةُ النطق بهذين الصوتين كليهما.. ويلحظ أيضا مسألة شيوع اللفظ وأثر ذلك في تحديد علامة الإعراب، فإذا كان اللفظ كثير الشيوع في اللغة اختير له أخف الحركات، وإذا كان قليلَه اختير له أثقلها، فالمثنى أكثر شيوعا من جمع المذكر، لذلك اختير له رفعاً الألفُ الخفيفةُ حتى يخفَّ هو في الاستعمال وما أكثر استعماله، بينما اختير لجمع المذكر السالم – وهو أقل شيوعا من المثنى – صوتٌ ثقيلٌ هو الواو، لا يشكّل كبير عبء في الاستعمال نظراً لقلّة استخدام جمع المذكر السالم المعرب به إذا ما قيس بالمثنى»[18]

التّنغيم: إن الاهتمام بالأداء والنطق من أهم الجوانب التي أكد عليها (علم اللسانيات) في دراسة الأصوات، ومعرفة أقسامها، وصفاتها الرئيسية والثانوية. فالانحراف عن النطق المتعارف عليه عند أصحاب اللغة، يؤدي غالباً إلى اختلاف المعاني وتباين المقاصد فضلا عن عدم وضوح المعنى المراد. فمعرفة طرق الأداء السليم والنطق الصحيح للأصوات اللغوية بحسب مخارجها

وكمياتها الصوتية وصفاتها، لا يقل أهمية عن معرفة علمي النحو والصرف. ويكفي دليلا على ذلك من اهتمامات علم اللسانيات دراسة أساليب الأداء في اللغات، كان من ثمرات ذلك رواج العديد من المصطلحات العلمية-كما وضحنا- في مجال علم الأصوات كالمماثلة والمخالفة، والنبر، والتنغيم.

إن الأصل في اللغة أن تكون منطوقة، التعبير والتواصل. والكتابة ما هي إلا صدى ومحاولة لنقل وتصوير المنطوق؛ وكل منطوق أمكن تحويله إلى رسم فهو كتابة، وكل مرسوم أمكن تحويله إلى منطوق فهو قراءة. لذا استحدثت اللغات من الوسائل ما يجعل المكتوب مقارباً للمنطوق-لأننا لا نكتب وفق ما نسمع- استعانت أحياناً بوضع علامات ورموز على مقاطع معينة لتوضيح المراد. فالتنغيم أحد المصطلحات التي ترددت في علم الأصوات.

التنغيم هو عبارة عن تنوعات صوتية يكسب الكلمات نغمات موسيقية، فكان لعلماء اللغة المحدثين تعريفات مختلفة "هو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية، أو الإيقاعات في حدث كلامي معين "[19]، وجاء في تعريف آخر "هو المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع والهبوط في درجة الجهر في الكلام "[20]و"هو رفع الصوت وخفضه أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة"[21] وما إلى ذلك من التعاريف المختلفة التي تتفق جميعها حول ظاهرة النغمة الموسيقية من جراء الهبوط والارتفاع في الصوت.

أثارت مسألة التنغيم خلافا كبيرا بين الدارسين العرب المعاصرين، فمنهم من رأى أن العرب لم يتناولوا هذه الظاهرة الصوتية، ولم تحظ بالدرس من قبلهم، ومنهم الدكتور تمام حسان حيث يقول: "إن العربية لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، وان القدماء لم يسجلوا لنا شيئا عن هذه الظاهرة"[22]، ويقف الدكتور عبد السلام المسدي في الصف نفسه، إذ يرى أن التنغيم لم يحظ من أجدادنا بالبحث المستفيض [23]، ويمكن أن نفهم من خلال قوله أنه يقر بوجود هذه الظاهرة الصوتية في تراثنا اللغوي، لكنها لم تأخذ حظها الوافر من البحث مقارنة مع ظواهر أخرى كالإعلال والإبدال، ومن المؤيدين لهذا الاتجاه الدكتور رمضان عبد التواب الذي يقول : "لم يعالج أحد من القدماء شيئا من التنغيم، ولم يعرفوا كنهه، غير أننا لا نعدم عند بعضهم الإشارة إلى بعض آثاره في

الكلام للدلالة على المعاني المختلفة "[24]، فرغم هذا النفي الجازم إلا أننا نستشعر من خلال قوله إدراكه أن أجدادنا أدركوا هذا المصطلح ولكن بتسميات أخرى- كما سيأتي بيانه – تبعا لبيئتهم وعصرهم.

إذا فالتنغيم يخص نغمات السلسلة الكلامية بصورة أطول منها في النبر، ذلك أن الكلام تختلف نغماته بحسب أنماط التركيب، وموقف المتلقي للصوت المنغم، يقول جورج مونان " إن الخط، أو المنحنى النغمي (Ligne Mélodique) عنصر أساسي للكثير من التواصلات اللغوية، بل اللغويون يدركون ذلك، فدراسته تبدأ حقيقة من كيفية يمكن للسامع أو المتلقي التعرف على نمط هذا التنغيم"[25]. وبعد هذا كله، يجوز لنا أن نتساءل، هل كان للغويين العرب إسهامات ودراسات حول ظاهرة التنغيم ؟

لقد حظيت ظاهرة التنغيم بحظ وافر، وحيز واسع في الدراسات اللسانية الحديثة، بل لقد أفردت لها أبحاث خاصة بها، والفضل في ذلك يعود –بلا شك- إلى البواكر الأولى التي نجدها عند الأقدمين من علماء العربية.

لقد تناول أجدادنا هذه الظاهرة، وربطوها بالجانب الدلالي، فهم أي علماء العربية- كما هو معلوم- لا يفصلون في دراساتهم في القضايا النحوية، والصرفية، والصوتية وغير ذلك من القضايا، ومن هنا فإن نظرة واعية في مختلف أبواب كتب التراث، تكشف لنا عن العديد من القضايا الصوتية التي عالج بها القدماء مسائل نحوية، ومن بينها قضية التنغيم.

فهذا ابن جني يتحدث في كتابه "الخصائص "عن مسوغات حذف الصفة، ويورد في ذلك "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قـوة اللفظ بـ"والله" هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها و عليهـا أي رجلا فاضلا أو كريما أو نحو ذلك .وكذلك تقول :

سألناه فوجدناه إنسانا، وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنسانا سمحا أو جودا أو نحو ذلك " وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق فقلت : سألناه وكان إنسانا وتزوى وجهك وتقطبه، فغنى ذلك عن قولك : إنسانا لئيما أو لحزا أو منجلا أو نحو ذلك"[26].ولعل المصطلحات التي وظفها ابن جني كالتمطيط والتفخيم...لها دلالات صوتية من حيث ارتفاع درجة الصوت وانخفاضه، وهذا –حسب علمنا –متصلة بتذبذب الوترين الصوتيين اللذين يحدثان هذه النغمة الموسيقية. وهذه الدلالات التي تحدث ابن جني ما هي إلا إشارات لظاهرة التنغيم.

لقد أدرك صاحب الخصائص بفكره الثاقب، أن التنغيم وتغيرات الوجه(تقطبه) التي تصاحب قول القائل تلعب دورا دلاليا هاما في فهم المعاني والدلالات، ولا أحد يماري وينكر بأن المصطلحات التي جاءت في هذا النص "التطويح، التطريح، التفخيم، والتعظيم، والتمطيط كلها وسائل تنغيمية تصدر عن المتكلم، ويمكن القول أن هذه المصطلحات جميعها تقابل مصطلح التنغيم في اللسانيات الحديثة.

لا يخفى على أحد أن علماء التجويد لم يبتدعوا ما ورد في كتبهم من مسائل صوتية مميّزة، إذ أنهم استقوا مادتهم العلمية، ومناهجهم الإجرائية من كتب اللغة العربية القديمة ككتاب : العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، والكتاب لسيبويه، وسر صناعة الإعراب لابن جني وغيرها من الكتب اللغوية الأخرى، فقد عالجت كتب التجويد المادة الصوتية التي تناولها علماء العربية الأفذاذ، فرسان العلم والبيان، لكن معالجتهم لهذه الموضوعات قد اختلفت نوعا ما عن معالجة علماء العربية القدماء، مع تناول علماء التجويد لهذه المسائل الصوتية بطريقة خاصة، فلم يكتفوا فقط بجمع هذه المادة فحسب، بل أضافوا إليها أبعادا جديدة لم يتطرق إليها علماء اللغة العربية قبلهم.إذ اهتمت كتب القراءات بمجموعة من القضايا الصوتية، منها المد والإدغام والإمالة والتفخيم وظواهر كثيرة كالروم والإشمام والمطل والإشباع وغير ذلك تحقيق الهمز، والمدّ. وتعد كتب القراءات مصدرا هاما من مصادر البحث الصوتي عند العرب.

إذاً ظاهرة التنغيم من المظاهر البارزة المؤكدة على تواؤم النحو العربي بالدراسة الصوتية. فالتنغيم يحظى في الاستعمال العربي بأهمية بارزة، فهو ذو وظيفة نحوية، إذ قد نحكم به على جملة ما

بأنها استفهامية من غير وجود أداة استفهام فيها. أو نحكم على أخرى بأنها إنكارية أو تعجبية أو إخبارية. كما أنه ذو وظيفة دلالية بحسب ما يفهم من الدلالات التي توحي بها أو تترجمها النغمات على المنحنى صعوداً و نزولاً، دون وجود ما يدل على ذلك فيها من الألفاظ أو الأدوات سوى التنغيم.[27]

ظاهرة الإبدال: الإبدال لغة من بدل الشيء بدله وبديله الخلف منه والجمع أبدال، وتبدل الشيء وتبدل به واستبدله واستبدل به، كله اتّخذ منه بديلاً.وأبدل الشيء من الشيء وبدّله اتخذه منه بدلاً، وأبدلت الشيء بغيره، وبدله الله من الخوف أمناً. وتبديل الشيء تغييره، وإن لم يأت ببدل واستبدل الشيء بغيره وتبديله به إذا أخذ مكانه.والأصل في الإبدال : جعل الشيء مكان شيء آخر، كإبدالك من الواو تاءً في تالله.[28]

أما اصطلاحاً فهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل.[29]

رغم إسهاب الدراسات القديمة في الحديث ومعالجة هذه الظواهر الصوتية إلاّ أنها لم تضعها تحت مصطلح واحد جامع وشامل، كما لم تفرد لها كتبا خاصة بها ماعدا ابن جني، وإنّما تمّ تناولها ضمن كتب النحو واللغة في أسلوب لا يخلو من الخطل والاستطراد والخلط بين المصطلحات. ويعدّ بعض الدارسين المحدثين التجانس (الإبدال) على أنّه نصف حال التماثل في أوجز تعريف له[30] لكن بعض الدارسين يسمونه بالتقارب الصوتي، وهو الإبدال في مفهوم العرب القدماء. وينقسم بحسب رأيهم إلى قسمين : لغوي وصرفي، ويكمن الفرق بين هذين القسمين في أن " الصرف حروف معينة يقع فيها الإبدال، لكنّ اللغة حين استقرئت وجُمعت نصوصها، وأخبارها، لم يقتصر الإبدال فيها على ما نصه الصرفيون فيما بعد من قواعد التبديل والتعويض"[31].

إنّ حروف الإبدال غير متفق عليها إلى يومنا هذا في عددها من قبل الدارسين، لكن صبحي الصالح يحدّدها في أصوات العلة، معللاً ذلك بخفتها وكثرتها في اللسان العربي، ومناسبة بعضها لبعض، واتساع مخرجها لما فيها من المدّ واللين [32]، ولكنّ ابن مالك جمع صوامت الإبدال في مجموعتين، ففي المجموعة الأولى ثمانية أحرفٍ تجمع في قولك(طويت دائما) [33].أما المجموعة الثانية فتضمّ تسعة أحرفٍ، وتجمع في قولك(هدأت موطيا)[34].

يعتبر الابدال من التغيرات الصوتية في اللغة، وهو تغيير حرف بحرف حيث يزال المبدل منه، ويوضع المبدل مكانه، وهو شبيه بالإعلال من حيث إن كلا منهما تغيير في الموضع، لكن الاعلال خاص بأحرف العلة، والابدال خاص بالأحرف الصحيحة.

ورأى ابن يعيش أن " حروف البدل من غير ادغام أحد عشر حرفا فيها من حروف الزيادة ثمانية، وهي: الألف، الياء الواو، الهمزة النون الميم، والتاء والهاء، وثلاثة من غيرها، وهي الطاء والدال والجيم"[35].

ولئن كان التماثل حاصلاً بين الصوتين المتماثلين في الصيغة الواحدة أو الصيغتين المتجاورتين، إلا أن التجانس أو الإبدال -بحسب ما يعرف به عند القدماء -يحدث عندما يتجاور صوتان متحدان في الصفة أو المخرج فقط، وبعبارة أخرى فان التجانس حاصل بوجود صامتين متفقين في الجانب الفيزيولوجي العضوي، ونعني به المخرج، أو في الجانب الفيزيائي، ونقصد به الصفة نحو (اصطحب، ازدجر).

فالصيغة الأولى (**اصطحب**) مزيدة بحرفين، وقد وردت على وزن "افتعل"، واصلها على وزن "فعل" "صحب" فهي مزيدة بـ"الألف، والطاء.، لكن الأمر الذي لا يقبله لأول وهلة الدارسون للسان العربي أن الطاء ليست من حروف الزيادة، وهي عشرة يجمعها قولك (سألتمونيها)أو (اليوم تنساه) أو (هويت السمان).ويذهب علماء النحو والصرف إلى تعليل هذه الظاهرة تفسيرا يقتصر على التخلص من الثقل وتسهيل النطق.

الفعل قبل الزيادة	الفعل بعد الزيادة	مضارعه	مصدره بعد الزيادة
صحب	اصطحب	يصطحب	اصطحابا

إن التحليل الصوتي يستدعي البحث في المكونات الأصلية لهذه الصيغة وهي (ص، ح، ب) والمزيدات هي (الألف، والتاء).كيف ؟

لأن التركيب الأصلي للصيغة كان أصلا بالتاء بدلا من الطاء، أي " اصتحب".ولنمعن النظر في الجدول الآتي لنصل إلى التعليل الصوتي العلمي المقنع[36].

الصوت	مخرجه	الجهر	الهمس	الشدة	الرخاوة	الاستعلاء	الاستفال	الإطباق	الانفتاح
الصاد	أسلية	/	*	/	*	*	/	*	/
الطاء	نطعية	*	/	*	/	*	/	*	/
الدال	نطعية	*	/	*	/	/	*	/	*
التاء	نطعية	/	*	*	/	/	*	/	*

في الصيغة السابقة "اصتحب" (ينظر الجدول)، يلاحظ ان "التاء" وهي نطعية، مهموسة، شديدة، مستفلة، وواجبة الانفتاح قد وقعت بعد "الصاد" : أسلية، مهموسة، رخوة، ومستعلية، وواجبة الإطباق. فوقع تنافر صوتي بين الصوتين في صفات منها: الاستعلاء، والاستفال، الجهر والهمس، الإطباق والانفتاح. ونظرا لهذا التنافر الصوتي بين الصوتين(التاء والصاد) وَجب البحث عن صوت يقرب بينهما مع مراعاة صفات الصوت المبدل والصوت المبدل منه، ومن هنا اتجه البحث إلى الجانبين الفيزيولوجي العضوي (المخرج) أو الجانب الفيزيائي النفسي (الصفة).

المخرج النطعي –كما هو مبيّن في الجدول– تتقاسمه "التاء، الطاء، والدال". هنا يجب البحث عن عنصر توفيقي بين "التاء" الأصلية، والدال في المخرج من جهة، وبين الصامت الذي يحل محل التاء من جهة أخرى.

-اعتمادا على الجدول.هل "الدال" يتوافق مع "الصاد" في الصفة.؟بكل تأكيد : لا.لأنهما مختلفان في كل الصفات بدون استثناء.فهنا وجب الاستغناء تماما عن "الدال" لأنه لا ينسجم إطلاقا مع "الصاد"" الأصلية في الصيغة. فنبحث عن صوت آخر في نفس المخرج، فنستبدل التاء بالطاء.

فهل "الطاء "يتوافق مع التاء الأصلية في المخرج ؟ بكل تأكيد : نعم.فكلاهما من مخرج نطعي.

وهل "الطاء"يتفق مع "الصاد" في الصفة ؟ نعم، لأن الصاد مستعلية ومطبقة، والطاء أيضا.

بناء على المعطيات الصوتية(الفيزيولوجية والفيزيائية) لهذه الأصوات، يتضح ان "الطاء" هي الصامت النطعي الذي يتفق مع التاء في المخرج من ناحية، ويتفق مع الصاد في الصفة من ناحية

أخرى، وبهذا نستنتج علميا ان "الطاء" جدّ مناسبة لتحل محل " التاء" درءا للثقل الحاصل، وتحقيقا للانسجام والتجانس.

أما الصيغة الثانية محل الشرح والتحليل الصوتي، فهي "ازدجر".

الفعل المجرد	الفعل بعد الزيادة	مضارعه	مصدره
زجر	ازدجر	يزدجر	ازدجارا

الصيغة –كما هو مبيّن في الجدول أيضا –كيف تجدها مزيدة أم مجردة ؟نقول : إنها مزيدة بحرفين (الألف والدال)، والدال ليس من حروف الزيادة كما وضّحنا سابقا، وقد وردت على وزن "افتعل"، وأصلها على وزن "فعل" "زجر".

ونظرا لاستثقال النطق بالتاء بعد الزاي "ازتجر"، قلبت "التاء المزيدة" "دالا".وهذا –كما أسلفت –التعليل النحوي والصرفي لمثل هذه الحالات.ولّنأتِ إلى التعليل الصوتي[37] :

الصوت	مخرجه	الجهر	الهمس	الشدة	الرخاوة	الاستعلاء	الاستفال	الإطباق	الانفتاح
الزاي	أسلية	*	/	/	*	/	*	/	*
الطاء	نطعية	*	/	*	/	*	/	*	/
الدال	نطعية	*	/	*	/	/	*	/	*
التاء	نطعية	/	*	*	/	/	*	/	*

في الصيغة السابقة "ازتجر" (ينظر الجدول دائما)، يلاحظ ان "التاء" وهي نطعية، مهموسة، شديدة، مستفلة، وواجبة الانفتاح قد وقعت بعد "الزاي " : أسلية، مجهورة، رخوة، ومستفلة، وواجبة الانفتاح. فوقع تنافر صوتي بين الصوتين في صفات منها: الجهر والهمس، وهما من الصفات الأساسية للصوامت العربية. ونظرا لهذا التنافر الصوتي بين الصوتين(التاء والزاي) وَجب البحث عن صوت يقرب بينهما مع مراعاة صفات الصوت المبدل والصوت المبدل منه، ومن هنا اتجه البحث كذلك إلى الجانبين (المخرج) أو (الصفة).

المخرج النطعي ـ كما هو مبيّن في الجدول ـ تتقاسمه "التاء، الطاء، والدال ".هنا يجب البحث عن عنصر توفيقي بين "التاء" الأصلية، والدال في المخرج من جهة، وبين الصامت الذي يحل محل التاء من جهة أخرى.

-اعتمادا على الجدول.هل "الطاء" يتوافق مع "الزاي" في الصفة.؟بكل تأكيد : لا.لأنهما مختلفان في كل الصفات ماعدا الجهر والهمس.فهنا وجب الاستغناء تماما عن "الطاء" لأنه لا ينسجم إطلاقا مع "الزاي"" الأصلية في الصيغة.فنبحث عن صوت آخر في نفس المخرج، فنستبدل التاء بالدال.

فهل "الدال "يتوافق مع التاء الأصلية في المخرج ؟ بكل تأكيد : نعم.فكلاهما من مخرج نطعي.

وهل "الدال"يتفق مع "الزاي" في الصفة ؟ نعم، لأن الدال مجهورة، و مستفلة و منفتحة و الزاي أيضا.

باء على المعطيات الصوتية(الفيزيولوجية والفيزيائية) لهذه الأصوات، يتضح أن "الدال" هي الصامت النطعي الذي يتفق مع التاء في المخرج من ناحية، ويتفق مع الزاي في الصفة من ناحية أخرى، وبهذا نستنتج علميا أن "الدال" جد مناسبة لتحل محل " التاء" درءا للثقل الحاصل، وتحقيقا للانسجام والتجانس أيضا.

خاتمة: أصبح واضحاً الآن أنّ القضايا اللغوية التي تزخر بها اللغة العربية كثيرة ومتشعبةٌ، مما أثار انتباه العرب القدماء من اللغويين والنحاة وبعض الباحثين المحدثين، وحاولوا –بما أوتوا من قدرة معرفية–إيجاد تفسير وتعليل لمعظمها، بل إنّ الكثير من هذه القضايا ما زال بحاجةٍ إلى التأمُّل في مظاهرها وإعادة النَّظر فيما قدّمه هؤلاء اللّغويون والنُّحاة وبعض الباحثين المحدَثين عنها، محاولين من خلال كلّ هذا ايجاد التعليلات والتبريرات والمسوغات العلمية لها، ولعلَّ من تلك الظَّواهر التي استهلكت الكثير من الوقت والقدرات "ظاهرة الإبدال".

لكنّ على الرغم من اختلاف الرؤى، إلاّ أن الجهود اللغوية تكاد تتفق مع كلّ من قدامى اللغويين والنحاة، وبعض الباحثين المحدثين على الغاية من هذا الإجراء اللغوي، إنّما هو البحث

عن أيسر السبل وأسهلها للنطق بحروف اللغة تحقيقًا لأعلى حدّ من الأثر النطقي بأقلّ جهد ممكن من ناحية، وميلاً إلى الاقتصاد في المجهود العضلي للجهاز النطقي (الفيزيولوجي العضوي) من ناحية أخرى..

مراجع البحث وإحالاته:

1- إبراهيم أنيس "الأصوات اللغوية "، المكتبة الانجلو مصرية، ط 1979.4، ص5

2- عصام نورالدين "مقدمة علم الأصوات اللغوية الفونتيكا "، ص02

3- كمال بشر: دراسات في علم اللغة – دار المعارف – مصر. ص84

4- سيبويه "الكتاب"، تح، عبد السلام هارون، طبعة عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1966، ج4، ص431

5- المصدر نفسه، ج4، ص434

6- المصدر نفسه، ج4، ص 434

7- أحمد محمد قدور " مبادىء اللسانيات"، دار الفكر المعاصر، بيروت، ص81

8- الخليل بن أحمد "العين" تح، مهي المخزومي، وابراهيم السامرائي منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، 1988، ج1، ص11

9- ابن جني "الخصائص"، تح محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، ج2، ص88

10-الخصائص، 321/2

11 - الخصائص، 136/3

12- الخليل "العين " مادة (جزم).

13- المصدر نفسه، مادة (جزم)

14- محمد صفوت مرسي "ظاهرة التنوين" مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982، ص 13

15-.ابن الأنباري: أسرار العربية – تح: البيطار – مطبوعات المجمع العلمي بدمشق (1957) ص: 35 - 36

16المصدر نفسه: 48 – 49. 143 –

17-الحج/ 73

18-.عبد الفتاح الزين: بين الأصالة والحداثة - المؤسسة الجامعية– بيروت / ط1 (1999) ص 141

19- - ماريو باي "أسس علم اللغة "، ص93

20- - محمود السعران "علم اللغة –مقدمة للقارئ العربي "، ص210

21- رمضان عبد التواب "المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي "، ص106

22- تمام حسان "مناهج البحث في اللغة " ص197-198

23- ينظر عبد السلام المسدي"التفكير اللساني في الحضارة العربية "، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981، ص266

24- رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص106

25 - - George Mounin: ,Clefs pour la linguistique,P66.

26- ابن جني "الخصائص "، ج2، ص370-371.

27- أسرار العربية، ص 44، 45)

28- ابن منظور "لسان العرب" مادة 'بدل'

29- الجرجاني "التعريفات"، تح، إبراهيم الابياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ص02

30- ينظر: مكي درار " المجمل في المباحث الصوتية " دار الأديب للنشر والتوزيع، ط2، 2006، ص116

31- صبحي الصالح " دراسات في فقه اللغة " دار العلم للملايين، بيروت، ط4، ص216

32- صبحي الصالح، م نفسه، ص 232

33- ينظر : ابن مالك " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تح، محمد كامل بركات، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1967، ص 300

- ابن مالك " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" تح، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، ط6، 197434، ج4، ص 370

35- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تح فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، سوريا، ط1، 1973، ص:213

36- نعتمد هاهنا على الإشارتين : * للإثبات، و/ للنفي

37- ينظر كتابنا "في الصوتيات الفيزيولوجية والفيزيائية "، دار المجتمع العربي، الأردن، ط1، 2014، ص117